مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تحديات الزراعة السورية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
اسم الكاتب: د. عدنان سليمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4036
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 03:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No (1) 2007

تحديات الزراعة السورية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

الدكتور عدنان سليمان*

(تاريخ الإيداع 10 / 12 / 2006. قُبِل للنشر في 2007/4/1)

□ الملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تحليل الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة على قطاع الزراعة السورية، في حال انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، حيث سيواجه الاقتصاد السوري مجموعة من الاستحقاقات، والتحديات والمصاعب، في هذا القطاع شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى المتعلقة بقضايا دعم الإنتاج الزراعي، ودعم التصدير ومنتجاته، والقيود الجمركية المفروضة على مستورداته، والنفاذ إلى الأسواق العالمية، والتي قد تكون في بعض جوانبها ذات آثارٍ سلبية عليه، وبالوقت نفسه إيجابية في جوانبها الأخرى، حيث يجني قطاع الزراعة السوري العديد من الفوائد المباشرة، وغير المباشرة من عملية ذلك الانضمام، وفي كلتا الحالتين، يتطلب الأمر تعديل وتغيير بعض أدوات السياسة الزراعية الحالية كي يتم تعميق الفوائد الإيجابية، وتقليل الآثار السلبية المتوقعة إلى الحدود الدنيا، كما أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيتطلب على المدى الطويل، تغييراً حتمياً في الاستراتيجية الزراعية السورية باتجاه بنية زراعية – صناعية متوازنة، تنتج سلعاً زراعية مصنعة قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، كبديل عن تصديرها بشكلها الأولي الخام، وبالتالي فإن هذا البحث هو محاولة لاستقراء مستقبل الزراعة السورية في ضوء تلك التحولات.

كلمات مفتاحية: الزراعة السورية ، الاقتصاد السوري ، قطاع الزراعة، السياسة الزراعية، الاستراتيجية الزراعية.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No (1) 2007

Challenges Facing Syrian Agriculture in the Frame of Joining the World Trade Organization

Dr. Adnan Sleman*

(Received 10 / 12 / 2006. Accepted 1/4/2007)

□ ABSTRACT □

This research aims to analyze the expected positive and negative effects on the Syrian agriculture sector in case Syria joins to the World Trade Organization. The Syrian economy will face a number of requirements and challenges in relation to support of related agricultural products, exportation, customs, and global market access. The global market has both some negative and positive effects. The Syrian agriculture sector will earn many direct and indirect benefits from that joining process. However, it needs adjustments or modifications and changes in some of the present agricultural policies to enhance the positive benefits and lessen the expected negative effects to a minimum. Moreover, joining the World Trade Organization requires in the long term an inevitable change in the Syrian agricultural strategy towards a balanced industrial-agriculture structure that produces manufactured agriculture merchandise that is able to compete in the international markets as an alternative to exporting raw material. This research is an attempt to read the Syrian agriculture future in the light of these transformations.

Key Words: Syrian agriculture, Syrian economic, agriculture sector, agriculture policies, agriculture strategy

* **Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

يعتبر ملف الزراعة من الملفات الأكثر إشكالية وتعقيداً في المفاوضات الجارية بين الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، و بين الدول الأعضاء في المنظمة، فحتى الآن لم يحصل بين المتفاوضين أي تقدم حقيقي يذكر بخصوص هذا الملف، حيث أخفقت كل المؤتمرات الوزارية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية خلال الأعوام الماضية في (سياتل، الدوحة، كانكون، هونغ كونغ...) في التوصل إلى صيغة نهائية حول هذه المسألة، سواء من الناحية الزمنية، أم من ناحية السياسات الإجرائية، لحل المشكلات المتعلقة بقضايا الزراعة، وتبادل المنتجات الزراعية دولياً. ولقد كانت القضايا المتعلقة بحماية الإنتاج الزراعي المحلي، ودعم المنتجين المحليين الزراعيين، ودعم الصادرات الزراعية، والنفاذ إلى الأسواق الدولية، من أهم القضايا العالقة بل وكانت موضع خلاف دائم بين المتفاوضين، وتحديداً بين البلدان المتقدمة من جهة، والبلدان النامية، ومنها سورية، من جهة أخرى.

وكانت سورية قد تقدمت بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام 2001، حيث سيكون أمام القطاع الزراعي السوري في حال الانضمام، مجموعة من الفرص والمهام في آن معاً، منها ما هو على المدى القصير متعلق بالإنتاج الزراعي والتسويق الزراعي والصحة النباتية وأسعار المنتجات الزراعية...إلخ، ومنها ما هو على المدى الطويل متعلق بالأمن الغذائي وهيكل القطاع الزراعي وتغير المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي...إلخ.

إن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية سيشكل فرصة كبيرة، وهامة لاختبار السياسات الزراعية المطبقة حالياً، وللآثار على التعديلات المقترحة، أو المتوقعة على تلك السياسات مستقبلاً، ومدى ملاءمتها للوائح والأنظمة القياسية للمنظمة، وتوافقها مع ما توصلت إليه نتائج المفاوضات في ملف الزراعة بين الدول الأعضاء في المنظمة، كما سيفرض ذلك الانضمام بالضرورة، إعادة هيكلة قطاع الزراعة، بطريقة أو بأخرى، الأمر الذي سيترتب عليه تكاليف اقتصادية واجتماعية جديدة، ويخلق شروطاً جديدة للتوازن الاقتصادي الكلي والجزئي في الأسواق الزراعية، وفي أسواق المنتجات الصناعية المرتبطة بقطاع الزراعة بشكل ما، وخاصة في أسواق المنتجات الغذائية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث، في محاولته استقراء مستقبل قطاع الزراعة في سورية من خلال التعرف على السياسات الزراعية الإنتاجية والتسويقية والتسعيرية، الواجب تطويرها واتباعها بهدف الحد قدر المستطاع من الآثار السلبية المتوقعة على ذلك القطاع. وذلك من خلال تحليل الوضع الراهن للزراعة السورية بجانبيها الاقتصادي والتجاري، وتحليل أهم بنود الاتفاقية المتعلقة بالقضايا الزراعية الخاضعة للمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الآثار الإيجابية والسلبية على قطاع الزراعة السوري في حال قبول عضويتها في منظمة التجارة العالمية، كما يهدف إلى معالجة القضايا الزراعية في سورية من منظور الانضمام إلى المنظمة، وما سيترتب على ذلك الانضمام من ضرورة إعادة رسم السياسات الزراعية بما ينسجم مع أحكام الاتفاقات الزراعية في إطار المنظمة الدولية.

مشكلة البحث:

بدأ قطاع الزراعة في سورية يعاني من تراجع واضح في أدائه خلال السنوات القليلة الماضية، في الوقت الذي بات فيه أمام استحقاقات تحرير التبادل التجاري الإقليمي (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) والدولي (اتفاق الشراكة السورية الأوربية، منظمة التجارة العالمية)، حيث ما زالت منتجات هذا القطاع لا تمتلك حتى الآن مقومات التنافسية في الأسواق الدولية، ولا يزال يعاني من تقادم تكنولوجي، وطرائق إنتاج تقليدية، ومنتجات نمطية، وهذا ما سينعكس عليه سلباً في حال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

فرضيات البحث:

يفترض البحث ما يلي:

- سيواجه قطاع الزراعة السوري جملة من الآثار السلبية في حال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، غير أن الآثار الإيجابية المتوقعة تفوق الآثار السلبية.
- لن يكون قطاع الزراعة في سورية قادراً على تلبية شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في ظل السياسات الزراعية الحالية، وذلك وفقاً لما تم التوصل إليه في جولات المفاوضات الأخيرة، إلا في حال إعادة النظر عملياً بهذه السياسات، لاختبار قدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي/ التحليلي، في رصده للآثار المتوقعة على قطاع الزراعة إثر انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية.

أولاً: تحليل الواقع الراهن لقطاع الزراعة في سورية

1:1 – الواقع الاقتصادي للزراعة السورية:

بدأ الاقتصاد السوري، ومنذ العام 2000 يسجل تراجعاً واضحاً في الأداء الاقتصادي العام، فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من 8.5 % وسطياً للفترة (1990– 1996) إلى ما يقارب 2.4 %[1] خلال الفترة (1997– 2003)، إلى أن استقر وسطياً خلال أعوام (2000– 2005) على 3.7% سنوياً [2]، وقد كان لتراجع الاستثمار الخاص، الدور الأساسي في تراجع معدلات النمو الاقتصادي العام، وذلك بسبب عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب من جهة، وبسبب العديد من السياسات المالية والنقدية الانكماشية التي أتبعت تجميد الرواتب والأجور، وتخفيض الاعتمادات المخصصة للإنفاق الاستثماري، وتدني نسب التنفيذ الحكومي من جهة أخرى.

وقد ترافق تراجع معدل النمو الاقتصادي العام، مع انخفاض واضح في القوة الشرائية للمواطنين، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2005 مقارنة مع عام 2000 كعام أساس بنسبة 22.6% [3]، أي أن الأسعار زادت خلال 5 سنوات بمقدار 22.6%، وكان من الطبيعي أن يتأثر قطاع الزراعة بتراجع الأداء الاقتصادي العام، باعتباره ينتج المادة الأولية لفرع صناعي كامل، هو فرع الصناعات الغذائية الذي يعمل فيه نحو 22% من إجمالي العاملين في مجال التصنيع [4]، وباعتباره يضم نسبة كبيرة من قوة العمل على المستوى الكلي، إذ يعمل في

هذا القطاع نحو " 15.6% من قوة العمل الذكورية و 25.5% من قوة العمل النسائية"، [5] وهو يساهم بشكل واضح في التجارة الخارجية السورية، حيث وصلت قيمة الصادرات الزراعية إلى 20% [6] من إجمالي الصادرات السورية في العام 2004. وعلى الرغم من ارتفاع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام 2000– 2002 ، من 24.6% إلى 26.9%، إلا أن تلك المساهمة عادت لتنخفض مرة ثانية خلال أعوام 2003 – 2005، من 25.5% إلى 24.7%، غير أن هذا الانخفاض في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، لا يدل على انخفاض القيمة الزراعية المنتجة في قطاع الزراعة، بل يدل على أن التراجع النسبي في تلك المساهمة، ناتج عن ارتفاع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها، وتحديداً في قطاع النفط حيث أدى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة نفسها، إلى زيادة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي [7]. والشكل (1) يوضح تطور مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام 2000– 2005:[4] (راجع الجدول 1 في الملحق).

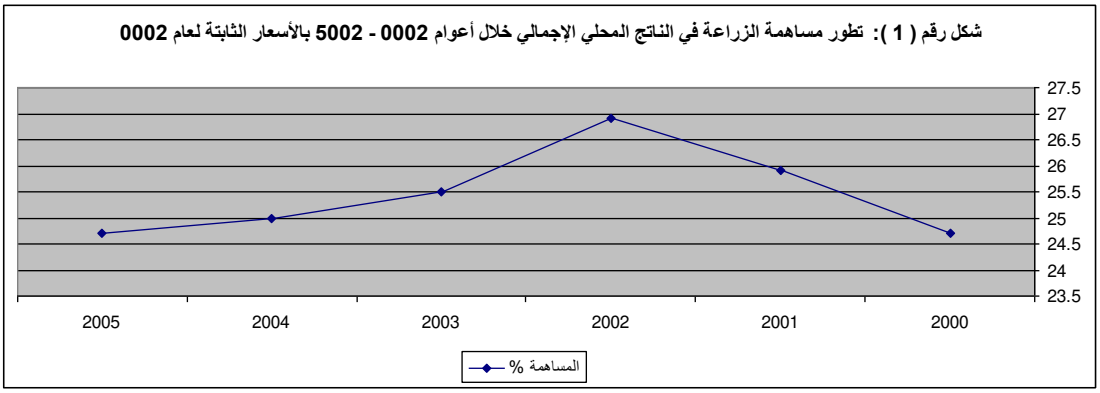

ويعود السبب في تأثر قطاع الزراعة بعدد من الاختلالات الجزئية، والكلية، وعلى المستويين الداخلي والخارجي إلى التداخل والتفاعل مع مجموعة من العوامل البنيوية الخاصة بذلك القطاع في الاقتصاد السوري وأهمها:

- إن قطاع الزراعة هو قطاع تقليدي من ناحية العمليات الإنتاجية الفنية، فهو يعاني من تخلف وتقادم تكنولوجي، على مستوى الآلات والمعدات، ومن الضعف باستخدام تقانة الهندسة الوراثية في تطوير المنتجات الزراعية، وتحسين السلالات، وضعف تأهيل اليد العاملة، وضعف السيطرة التقنية على العوامل الطبيعية مثل عدم وجود تقنيات لمواجهة موجات الصقيع مثلاً .
- إن قطاع الزراعة هو قطاع تقليدي أيضاً من ناحية نوعية الإنتاج والتسويق، حيث يتم التركيز فيه على السلع الزراعية التقليدية: كالقطن، القمح، الشعير، وزيت الزيتون، ويتم تسويقها محلياً ودولياً، بطرائق تقليدية، لا تتماشى مع أذواق المستهلكين المحليين أوالخارجيين.
- الاعتماد على تصدير المنتجات الزراعية بشكلها الخام، دون إخضاعها لعمليات تصنيع تنتج قيمة مضافة للسلعة الزراعية، حيث مازال الاقتصاد السوري يفتقد حتى الآن إلى وجود "صناعة زراعية" ذات سلاسل تصنيع وتسويق متكاملة.
- الإحجام عن الاستثمار في الزراعة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي في سورية نتيجة ارتفاع تكاليف استصلاح الأراضي، وارتفاع تكاليف الري ومستلزمات الإنتاج.

وفي الوقت الذي تؤثر فيه السياسات والصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية على قطاع الزراعة، فإن أي تغير سلبي أو إيجابي يصيب قطاع الزراعة، أو أي صدمة اقتصادية يتعرض لها هذا القطاع على المستوى الجزئي، سيكون لها أثر مباشر، وبالاتجاه نفسه على معدلات النمو الاقتصادي العام، ويعود السبب في ذلك إلى أن مساهمة الزراعة في معدلات النمو الاقتصادي العام خلال السنوات 2000– 2005 كانت بحدود 23% [2]، وهو ما يشير إلى وجود علاقة قوية بين معدل نمو الإنتاج الزراعي ومعدل النمو الاقتصادي العام، فسوء الظروف السلبية مثل موجات الجفاف أو حدوث وباء محدد، ....إلخ، أو تدهور الظروف الإنتاجية والتسويقية لهذا القطاع، نتيجة هزة صناعية في قطاع الصناعات الغذائية على سبيل المثال، أو أي صدمة تبادل تجاري خارجي ناتجة عن فرض معايير بيئية وصحية صارمة لا يمكن توفرها على المدى القصير في هذا القطاع، أو إتباع سياسات الحماية لبعض الأصناف الزراعية في الدول المصدر إليها، كل ذلك من شأنه أن يسبب لقطاع الزراعة أزمة حقيقية، ستنعكس بشكل مباشر عليه وبذات الوقت على معدلات النمو الاقتصادي العام.

2:1 – الزراعة والسياسات التجارية:

لقد بدأ الميزان التجاري السوري يعاني خلال السنوات الأخيرة بشكل عام، من عجز واضح، ناتج بالدرجة الأولى، عن زيادة كبيرة في المستوردات الزراعية المصنعة، إثر دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ منذ مطلع عام 2005، ترافق ذلك مع نقص واضح في قيم الصادرات الصناعية، حيث مازالت المواد المصنعة و نصف المصنعة تشكل ما نسبتة 20% ، من إجمالي الصادرات السورية، أما بالنسبة للصادرات السورية، ذات التقانة العالية، فهي منخفضة جداً مقارنة مع الدول العربية، حيث لا تشكل هذه الصادرات سوى 0.6% ، من إجمالي الصادرات السورية[1].

لقد تطور هذا العجز من 975 مليون دولار في عام 2004، ليصل إلى 2.337 مليار دولار في عام 2005 [8]، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط عالمياً، إلا أن هذا الارتفاع لم يستطع أن يعوض كامل قيمة فاتورة الاستيراد خلال المدة نفسها، وذلك بسبب تراجع كميات الإنتاج النفطي من جهة، وارتفاع قيمة فاتورة المشتقات النفطية المستوردة من جهة ثانية (مازوت، فيول، إسفلت). وقبل البدء في تحليل واقع التجارة الخارجية للقطاع الزراعي في الاقتصاد السوري، لابد من الإشارة إلى أنه يمكن تصنيف السلع الزراعية السورية المتاجر بها دولياً، –وبالاستناد إلى الميزة النسبية الظاهرية لها*–، إلى أربع مجموعات سلعية أساسية هي: [4]

- السلع المتفوقة: سلع رابحة في أسواق متنامية. (جلود الضأن، والأغنام).
- السلع المتراجعة: سلع خاسرة في الأسواق المتنامية. (الخضار الطازجة والمبردة).
- السلع الخاسرة: سلع خاسرة في الأسواق المتقلصة. (الحمضيات بكافة أنواعها، وعلى الأخص العنب).
- السلع المتحركة بشكل عكسي: سلع رابحة في أسواق متقلصة. (مثل القطن غير المندوف، القطن المغزول، المكسرات).

شكلت الزراعة في سورية خلال السنوات الأخيرة، أحد القطاعات الأساسية التي ساهمت في تعميق عجز الميزان التجاري، ويعود ذلك إلى الخلل البنيوي العام في هذا القطاع، فقد زادت قيمة مستوردات المواد الزراعية بشكل واضح، في الوقت الذي اتجهت فيه قيمة الصادرات الزراعية للانخفاض، وقد سجلت الصادرات الزراعية السورية تركيزاً شديداً

* الميزة الظاهرية للسلعة هي مؤشر يدل إذا ما كان أداء أي سلعة مصدرة يفوق المعدل من حيث حصص السوق العالمية، فإذا ما امتلكت السلعة حصة أكبر في السوق العالمي وساهمت في مشاركة الصادرات السورية في التجارة العالمية نقول إن لهذه السلعة ميزة نسبية ظاهرية.

في بعض المواد، في حين سجلت المستوردات الزراعية السورية تنوعاً واضحاً، فقد شكل القطن ما نسبته 24% من إجمالي الصادرات، ثم جاءت الحيوانات الحية بنسبة 23.8% تلتها الحبوب بنسبة 13.6% ثم الخضار بنسبة 9.1% ثم المشروبات والسوائل الكحولية والخل بنسبة 4.9% [4]، وكل هذه المواد هي عبارة عن صادرات خام لا تتضمن أية قيم مضافة تذكر، وخاصة أنها تتأثر بالعوامل المناخية والبيئة السائدة أو الطارئة، بمعنى أنها صادرات متقلبة وغير مستقرة على المدى الطويل، ولا يمكن المراهنة على عوائدها لفترات طويلة، يضاف إلى ذلك أنها من الصادرات التي تتعرض لمنافسة شديدة في الأسواق الدولية من الاقتصادات المجاورة كمصر، والأردن.

لقد كانت نتيجة ذلك، أن الميزان التجاري الزراعي السوري في عام 2004 قد سجل قيمة سالبة مقدارها 264 مليون دولار، كما أظهرت الصادرات الزراعية السورية معدل نمو سنوي متواضعاً مقداره 3.4% بين أعوام 1995 – 1997 و 2004 [6].

وفيما يتعلق بجغرافية الصادرات الزراعية السورية، فقد كانت الدول العربية من أهم مستوردي المنتجات الزراعية السورية بحصة بلغت 68.2% من إجمالي الصادرات الزراعية في العام 2004، تلاها دول الاتحاد الأوربي بنسبة 53.8% [6]، وبالمقابل وفي العام ذاته كان الاتحاد الأوربي من أكبر المصدرين للسلع الزراعية إلى سورية، من بين كافة الدول العربية الأخرى، ورغم ذلك ففي العام 2004 كان الميزان التجاري الزراعي السوري خاسراً مع دول الاتحاد الأوربي وأمريكا وآسيا، ما عدا الصين، وكان هذا الميزان التجاري رابحاً مع الدول العربية وتركيا والصين.*

وبالنسبة للواردات الزراعية السورية، فقد وصلت قيمتها في عام 2004 إلى 1391 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 82% عن عام 2003، حيث هيمنت المنتجات الغذائية والسلع الزراعية المصنعة على بنية هذه الواردات، و كانت الحبوب هي أكثر السلع المستوردة، وبنسبة 21%، ثم السكر والحلويات، والشاي، والقهوة، والمتة، والبهارات، كما بلغت نسبة الواردات من الاتحاد الأوربي حوالي 16.3% من إجمالي الواردات السورية للعام 2004. [6].

والنتيجة التي تترتب على ذلك، هي أن استمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي، يسبب على المدى الطويل، ضغطاً على قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى وتحديداً (الدولار واليورو)، نتيجة استمرار الطلب على تلك العملات، لتمويل فاتورة المستوردات الزراعية المتزايدة، وهذا من شأنه أن ينعكس مرة أخرى على أسعار المنتجات الزراعية المستوردة باتجاه الارتفاع، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعميق العجز التجاري مرة أخرى.

يضاف إلى ذلك، أن ارتفاع قيمة فاتورة المستوردات الزراعية، يجعلها مرتبطة بظروف وشروط الأسواق الدولية، وبتقلبات تلك الأسواق، وبالقوى الأساسية المتحكمة بالأسعار، وبعمليات التصدير، الأمر الذي من شأنه أن يهدد الأمن الاقتصادي لسورية على المدى الطويل، كما أن استمرار استيراد الغذاء، سيشكل عامل ضغط سياسي على سورية كواحد من الضغوط المركبة، التي تمارس عليها، من قبل مراكز النظام السياسي والاقتصادي والعسكري العالمي.

وفي إجراء احترازي، لتلافي العجز المستمر في الميزان التجاري الزراعي، فقد اتخذت الحكومة السورية بعضاً من الإجراءات الاقتصادية الهادفة إلى تشجيع الصادرات والحد من المستوردات الزراعية، حيث عمدت في عام 2001 إلى تخفيض ضريبة أرباح صادرات الخضار والفواكه من 1.9% إلى 1%، كما ألغت جميع الضرائب والرسوم

* كانت السلع التي تتمتع بفائض تصديري كبير نسبياً هي الكمون، والقطن، والبندورة، والعدس، والأغنام، والفواكه الطازجة، والقمح، أما المنتجات التي تتميز بالعجز التجاري الصافي فكانت الموز، وفول الصويا، والسكر، والذرة الصفراء، والزبدة، والمرغرين، والسمسم، وعباد الشمس، وكسبة الزيتون، والشعير، والسمن. (المصدر: تقرير واقع الغذاء والزراعة في سورية لعام 2004، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2004، صفحة 70).

المفروضة على شركات تصنيع زيت الزيتون التي تنتج أقل من 2 طن يومياً، وفيما يتعلق بصادرات الأغنام، فقد ألغت الحكومة القيود على تلك الصادرات في عام 2003، شريطة إعادة عوائد التصدير إلى المصرف التجاري السوري، لتمويل الواردات مرة أخرى [5]، في الوقت الذي لم يطرأ فيه أي تغيير على السياسات التجارية الحكومية، تجاه محاصيل القمح والقطن والتبغ، فقد حافظت الحكومة على احتكارها لعمليات بيع وتصدير هذه المحاصيل، وسمحت للقطاع الخاص، بإعادة تصدير القمح المستورد لغرض التصنيع أو الطحن.

ثانياً: أحكام واتفاقات الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية

1:2- مدخل نظري:

يشكل فهم ومعرفة الأحكام والاتفاقات الناظمة للتجارة الدولية في السلع الزراعية مدخلاً عملياً ضرورياً، ولازماً لرسم أية سياسة للقطاع الزراعي، واستعداد هذا القطاع لمعرفة حجم المهام المفروضة عليه، جراء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ذلك لأن قضايا مثل: التعرفة الجمركية، الدعم الزراعي، النفاذ إلى الأسواق، برامج عمل المفاوضات بشأن الزراعة، تعد من المبادئ الأساسية لعمل القطاع الزراعي في إطار التجارة الدولية.

تأسّس اتفاق منظمة التجارة العالمية تاريخياً، على أربعة قواعد أساسية تحكم طريقة عمل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات " GATT"، تلك القواعد الأربعة الجوهرية مبنية على حماية الصناعة الوطنية بواسطة التعريفات الجمركية وربط التعريفات الجمركية، ومعاملة الدولة الأكثر رعاية، وقاعدة المعاملة الوطنية [9]، والتي ما زال العمل بها مستمراً ، في كل القطاعات الاقتصادية حتى الآن، بما فيها قطاع الزراعة، الذي يشكل الإشكالية التفاوضية الكبرى أمام المفاوضين على المستوى الدولي.

لقد جاءت اتفاقية الزراعة التي تم التوصل إليها خلال جولة الأورغواي (1986- 1994) لتمثل منعطفاً هاماً، على صعيد التجارة العالمية في السلع الزراعية، فعلى الرغم من وجود مبادئ تحكم حركة النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، كالأسواق المفتوحة، وعدم التمييز والمنافسة الكاملة، إلا أن التجارة في المنتجات الزراعية – قبل انتهاء جولة الأورغواي – لم تحظ بأي اهتمام دولي، ولم تطبق عليها هذه المبادئ، بل على العكس من ذلك، فقد اتسم القطاع الزراعي بوجود الحواجز الكمية، والأساليب التمييزية، ودعم الصادرات.

لقد كانت مفاوضات جولة الأورغواي، هي المرة الأولى التي يتم فيها تناول التجارة في السلع الزراعية، كما كانت المحاولة الأولى لتطبيق المبادئ التي تحكم حركة التجارة على السلع الزراعية، فقد قررت الدول الأعضاء في اتفاقية "الجات" في بداية جولة أورغواي، بدء التفاوض، بهدف إنشاء نظام عادل للتجارة الدولية، في المنتجات الزراعية، يستند إلى قوى السوق، ويهدف إلى استكمال إصلاحات القطاع الزراعي في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف، وكانت النتيجة، أن مواد وأحكام اتفاقية الزراعة جاءت لتنظم إمكانية نفاذ المنتجات الزراعية المتضمنة بالاتفاقية، إلى الأسواق، سواء من حيث التصدير، أو من حيث الاستيراد بين الدول الأعضاء.

ويشير اتفاق الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية إلى التخفيض التدريجي للدعم الزراعي، الذي يسيء للتجارة، من حيث تشويهه لكميات أو لأسعار السلع الزراعية المتاجر بها دولياً، كما يهدف إلى إلغاء القيود الكمية، وتحويلها إلى قيود تعريفية، أو يتوافق ذلك مع وضع جدول زمني لإلغاء الدعم، سواء كان هذا الدعم محلياً لقطاع الزراعة، أو دعماً للصادرات الزراعية، ولذلك، فقد اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على إزالة كافة الإجراءات غير التعريفية، واستبدالها بإجراءات تعرفة محددة، عن طريق احتساب قيمتها النقدية المعادلة، كما اتفقوا على تخفيض الدعم

المحلي، ودعم التصدير، عن طريق خفض معدلاتها بنسب محددة تختلف في حالة الدول المتقدمة، عنها في حالة الدول النامية، سواء من حيث معدلات التخفيض، أو من حيث فترات التنفيذ (6 سنوات للدول المتقدمة تبدأ من عام 1995 وتنتهي في عام 2000، و 10 سنوات للدول النامية تبدأ من عام 1995 وتنتهي في عام 2004 ، في الوقت الذي تم فيه استثناء الدول الأقل نمواً من تلك الالتزامات.

كما أكد الاتفاق، على عدد من الاهتمامات غير التجارية، كالمسائل المتعلقة بالأمن الغذائي، والحاجة إلى حماية البيئة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية ، والآثار السلبية التي تنتج عن برامج الإصلاح بالنسبة، للدول الأقل نمواً، يضاف إلى ذلك أن الاتفاق كان قد تناول عدداً آخر من النصوص المتعلقة بإنشاء لجنة للزراعة في منظمة التجارة العالمية، وطرق تسوية المنازعات المتعلقة بالسلع الزراعية، وقد تضمنت المادة 5 من الاتفاقية، أحكام فرض تدابير وقائية خاصة لمواجهة الزيادة في الواردات، التي قد تنتج عن عمليات التحول إلى رسوم جمركية، بشرط أن ينحصر استخدام هذه التدابير، في المنتجات التي أخضعت للتعرفة [10].

2:2 – التعرفة الجمركية في إطار اتفاق منظمة التجارة العالمية:

لقد احتلت قضية تخفيض وتسوية التعريفات الجمركية، بين الدول الأعضاء، في اتفاقية الجات، حيزا واسعاً من النقاش خلال مفاوضات جولة الأورغواي، وقد كشفت مواقف الدول الأعضاء تجاه المقترحات المختلفة، لعمليات التخفيض الجمركي، مدى حساسية هذا الموضوع في التجارة الدولية، باعتبار أن التعريفات الجمركية، من أهم وسائل السياسات المالية والتجارية، ذات الأثر الكبير على الاقتصاد. وعلى الرغم من ذلك، فقد التزمت كافة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بنهاية جولة الأورغواي، بتحويل التدابير غير التعريفية المطبقة على السلع الزراعية المتاجر بها دولياً، إلى تدابير تعريفية، وهو ما أطلق عليه اصطلاحاً "عملية التعرفة" .

وتشمل العوائق غير التعريفية، القيود الكمية على الواردات، والرسوم المتغيرة على الواردات، والسعر الأدنى للمستوردات، وتراخيص الاستيراد التقديرية، والتدابير الحدودية غير الجمركية، وشهادات المنشأ، والشروط الصحية والبيئية، وبعد عملية التعرفة تم إخضاع كافة التعريفات إلى نسبة تخفيض تمايزية بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث التزمت الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها الجمركية بنسبة 36% في المتوسط على جميع المنتجات وبنسبة 15% كحد أدنى لكل منتج خلال فترة تنفيذ مدتها 6 سنوات (1995 – 2000)، أما الدول النامية فحصلت على معاملة خاصة وتمييزية تمثلت في خفض متوسط تعريفاتها الجمركية بنسبة 24% خلال 9 سنوات (1995 – 2004).

وقد نتج عن عملية التعرفة تلك، إيجاد مستويات مرتفعة من التعريفات (نتيجة تحويل القيود غير الكمية إلى مقابل نقدي لها)، ولمحاولة الحدّ من تأثير تلك العملية، التزمت كافة الدول الأعضاء في المنظمة، بالسماح بحد أدنى من النفاذ إلى أسواقها على شكل حصص تعريفية، وذلك على النحو التالي: [11].

1- الالتزام بالسماح بدخول حصة تعادل 3% من متوسط حجم الاستهلاك المحلي خلال الفترة (1986 – 1988) على أن تصل في نهاية فترة التنفيذ إلى 5% ويطبق عليها مستوى من التعرفة يقل عن التعريفات المطبقة خارج الحصة، وقد طبقت هذه النسبة بدءاً من العام 1994.

2- الالتزام بالاحتفاظ بحجم النفاذ الخاص بالحصص التي تعدت نسبة 5% من الاستهلاك المحلي خلال فترة الأساس، والعمل على زيادتها، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الخاصة بالدعم التصديري. (راجع الجدول رقم 2 بالملحق).

وفي إطار تحفيز وتشجيع الدول، للتحول من القيود غير التعريفية إلى القيود التعريفية، فقد تم السماح للدول التي قامت بعملية التعرفة، باستخدام آلية خاصة للوقاية، وتم النص عليها في المادة 5 من الاتفاقية حيث تجيز هذه المادة للدول، القيام بفرض رسوم وقائية في حالتين:

1- الزيادة المفاجئة في الواردات من بعض المنتجات الزراعية.

2- انخفاض مستوى الأسعار من منتج مستورد معين بشكل يهدد السوق المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أجاز اتفاق الزراعة للأطراف المتعاقدة، اللجوء إلى فرض قيود أخرى خارج إطار التعرفة الجمركية وذلك لفترة مؤقتة لا تتجاوز 3 سنوات من تاريخ استخدامها وذلك في الحالات التالية: [12].

1- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية تمثل أقل من 3% من الاستهلاك المحلي في فترة الأساس (1986 – 1988).

2- إذا لم يكن قد تم تقديم أي دعم مالي للصادرات منذ بداية فترة الأساس بالنسبة للمنتجات المحددة والتي يراد استخدام القيود بشأنها.

3- إذا كان المنتج الزراعي يخضع لقيود على الإنتاج بشرط أن تكون هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية.

4- إذا كان المنتج الزراعي من المنتجات التي يستحق أن تعامل معاملة خاصة بناء على اعتبارات الأمن الغذائي وحماية البيئة.

5- إذا كانت كمية الحصة المسموح بها في السنة الأولى من هذه السلعة لفترة التنفيذ تمثل 4% من الاستهلاك المحلي في فترة الأساس 1986 – 1988 وتزيد بمقدار 0.8% سنوياً من الاستهلاك المحلي المماثل في فترة الأساس [13].

واستناداً لتلك الآليات، فقد تم حل قضية التعرفة الجمركية بين الأعضاء في المنظمة، وتم الاتفاق على نسب التخفيضات السابقة، كأساس عمل بين الدول بالنسبة للمنتجات الزراعية المتاجر بها دولياً.

3:2 – أحكام الدعم الزراعي في اتفاق المنظمة:

شكلت المفاوضات بين أعضاء المنظمة، حول إلغاء الدعم الزراعي، أو تخفيضه، نقطة خلاف كبير بين المتفاوضين.

ويعتبر الدعم المحلي، من أكثر العناصر تأثيراً في التجارة الزراعية الدولية، وذلك لأن الدول الصناعية هي من أكثر الدول منحاً للدعم المحلي، حيث تقوم السياسات الزراعية في الدول المتقدمة، على تقديم أنواع مختلفة من الدعم، سواء للإنتاج أو للتصدير، مقترنة بقيود صارمة على الواردات من المنتجات قليلة التكلفة، من الدول الأخرى، فقد بلغ حجم دعم الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (أمريكا، اليابان، فرنسا.....إلخ) حوالي 2 مليار دولار سنوياً.

ومنذ بدء المفاوضات حول ملف الزراعة، فإن جماعات الضغط المعنية بالزراعة، في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان، تمارس ضغوطاً على حكوماتها، وتعارض أية تخفيضات في مستويات الحماية أو الدعم، مستفيدة من حجم الدعم المحلي المقدم لها، حيث بلغ حجم الدعم المحلي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2001 ما قيمته 311 مليار دولار أمريكي، وهو يمثل 1.3% من إجمالي الإنتاج المحلي لهذه الدول[10].

يقضي اتفاق الزراعة، بضرورة تخفيض مقياس الدعم الكلي، من جانب البلدان المتقدمة بنسبة 20% على مدى 6 سنوات، عن مستوى متوسط الفترة ما بين أعوام 1986 – 1988، كما أن المطلوب من البلدان النامية تخفيض ما نسبته 13.32% على مدى 10 سنوات [14]. وقد تضمنت المادة 1 من اتفاق الزراعة، تعريفاً لمقياس الدعم الكلي، الذي هو مستوى الدعم السنوي محسوباً بالقيمة النقدية، والمقدم لأحد المنتجات الزراعية لصالح ذلك المنتج الزراعي الأساسي، أو الدعم غير المرتبط بمنتجات محددة والمتاح لصالح المنتجين الزراعيين. كما نصت اتفاقية الزراعة على تخفيض الدعم المحلي المقدم للمزارعين، مع استثناء عدة أشكال من الدعم من التزامات التخفيض، ومن أجل تنفيذ هذا التخفيض ميزت اتفاقية الزراعة بين عدة أشكال من الدعم، استناداً إلى معيار الآثار المشوهة للتجارة وبناء على هذا المعيار، فقد تم تقسيم الدعم إلى [11]:

1- الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأصفر.
2- الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأزرق.
3- الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأخضر.
4- دعم الحد الأدنى المسموح به.
5- الدعم المحلي المسموح به للدول النامية فقط.

بالنسبة للدعم الممنوح في إطار الصندوق الأصفر، فهو يتضمن كل إجراءات الدعم المحلي التي اعتبرت مشوهة للإنتاج والتجارة، وينبغي تخفيض القيمة الإجمالية لهذا الدعم ، أما الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأخضر، فهو يتضمن أنواع الدعم التي لا تشوه التجارة، أي التي تقدمها الحكومات ولا تخصصها لدعم سعر المنتجين، فهو يميل إلى تكوين برامج غير موجهة إلى منتجات معينة، ويشمل دعم دخل المزارعين مباشرة، والذي لا يكون متعلقاً بالمستويات المالية للإنتاج أو الأسعار، ويسمح بالدعم الوارد في الصندوق الأخضر وفقاً لمعايير معينة مثل، حماية البيئة، وبرامج التنمية الإقليمية ، أما الدعم المتعلق بالصندوق الأزرق فهو الاستثناء عن القاعدة العامة ويشمل كل

أشكال الدعم المرتبطة بالإنتاج والتي يجب أن تكون منخفضة أو في إطار حد أعلى معين، وهو يغطي المدفوعات المرتبطة مباشرة بالمساحات الزراعية أو عدد الحيوانات، ولكن في إطار نظم تحدد الإنتاج أو تطلب من المزارعين عدم استثمار جزء من أراضيهم جانباً [14] .

وقد حددت اتفاقية الزراعة في المادة (9) منها، أشكال الدعم التصديري الخاضعة لالتزامات التخفيض، ومنها، الدعم المالي المباشر المقدم من المصادر الحكومية أو هيئاتها، وقيام الحكومات أو الهيئات التابعة لها ببيع أو التخلص من المخزون غير التجاري بغرض التصدير بسعر يقل عن السعر المماثل الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين من الأسواق المحلية، والمدفوعات لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة بمقتضى تدابير حكومية، والدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية.

4:2 – المفاوضات التجارية بشأن الزراعة:

بدأت المفاوضات في قضايا الزراعة طبقاً للمادة 20 من اتفاقية الزراعة، حيث جاءت هذه المادة تحت عنوان " استمرار عملية الإصلاح"، مؤكدة على الشروع في استمرار عملية إصلاح الزراعة، وذلك قبل نهاية العام 2001، لكن فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة الذي عقد في سياتل، في أمريكا عام 1999، أثر سلباً على مفاوضات الزراعة، إذ كان من شأن نجاح هذا المؤتمر أن يؤدي إلى بدء جولة جديدة من المفاوضات، والتطرق إلى نتائج مبكرة تتعلق بطرق المفاوضات، وقد استندت تلك المفاوضات على الركائز التالية [10]:

- الخبرة المكتسبة في تنفيذ التزامات التخفيض.
- أثر التزامات التخفيض على التجارة الزراعية الدولية.
- الاهتمامات غير التجارية والمعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية.
- إرساء نظام تجاري عادل للمنتجات الزراعية يقوم على اعتبارات الأسواق.

وبالوقت نفسه، فقد شهدت المفاوضات الزراعية، خلافاً حاداً بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالدول النامية كانت تبحث عن نظام تجاري/زراعي عالمي فعال، يراعي ظروفها وظروف المزارعين العاملين فيها، خاصة أن الزراعة في هذه الدول تشكل مصدر الدخل الأساسي لنحو 2.5 مليون نسمة، كما يعمل بالزراعة نحو 73% من القوة العاملة الإجمالية في الدول الأقل نمواً، ونحو 59% في الدول النامية، وتشكل الصادرات الزراعية ما يقارب 34% من إجمالي صادرات الدول الأقل نمواً، و27% من إجمالي صادرات الدول النامية [11] ، كما كانت الدول النامية تطالب الدول المتقدمة دائماً، بتخفيض مستويات التعرفة الجمركية المفروضة على وارداتها الزراعية*

* أشار البنك الدولي في تقريره لعام 2004، إلى أنه إذا ما تم إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، فإنه يمكن أن تصل أرباح تبادل المنتجات الزراعية وغير الزراعية عالمياً إلى 400– 900 مليار دولار، وأن أكثر من نصف هذه الأرباح يمكن أن تكون من نصيب الدول النامية، وستكون حصة الزراعة لوحدها من هذه الأرباح حوالي 70% في حال إزالة كل الحواجز (المصدر: التقدم المحرز في المفاوضات متعددة الأطراف حول قضايا الزراعة، الإعداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، هونغ كونغ، الصين، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، 2005، صفحة 23).

وقد نجح مؤتمر الدوحة في تناول قضايا رئيسية في النظام التجاري متعدد الأطراف، وجاءت مقرراته في إطار ما يسمى بأجندة التنمية"، فقد تناول مؤتمر الدوحة القضايا الإشكالية الأساسية الثلاثة الدعم المحلي، ودعم الصادرات، والنفاذ للأسواق**، وخلال السنة الأولى للمفاوضات في إطار أجندة الدوحة للتنمية، ظهرت بوادر من بعض الدول المتقدمة بعدم رغبتها في إجراء أي تخفيضات، "فالاتحاد الأوربي أعلن في أيار 2002، عن خطط لعمل مراجعة إضافية للسياسات الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوربي تنتهي في عام 2006، وفي الوقت نفسه صدر قانون في الولايات المتحدة الأمريكية، في أيار 2002، يقدم بموجبه مزيداً من الدعم الزراعي للمزارعين.، وهذا معناه ببساطة، أن الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة، سيتأخران بتنفيذ إجراءات تخفيض الدعم المتفق عليه في أجندة الدوحة، أو على الأرجح، لن تنفذا تلك المقترحات أبداً.

وفي أثناء ذلك، قدم رئيس جلسة المفاوضات الخاصة بالزراعة مسودة سميت باسمه (مسودة هاربنسون) وتضمنت تلك المسودة أن يتم تخفيض الدعم الكلي بنسبة 60% على دفعات متساوية سنوية خلال فترة 5 سنوات في الدول المتقدمة، وبنسبة 40% خلال فترة 10 سنوات في الدول النامية ، وقد حدث انقسام جديد بين المتفاوضين حول هذه المسودة، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق جديد بين الدول النامية والدول المتقدمة[11].

وإثر ذلك الخلاف، توقفت المفاوضات حول الزراعة، وخاصة بعد فشل مؤتمر كانكون، وتم الاتفاق على تحديد موعد نهائي لتقديم إطار جديد لطرق التفاوض، وهو نهاية تموز من عام 2004، تحت اسم صفقة يوليو، وبالفعل ظهرت المسودة الأولى لصيغة الاتفاقية الجديدة في نهاية يوليو، ونشرت في الأول من آب 2044 كإطار جديد للمفاوضات.

وفيما يلي أهم ملامح صفقة يوليو، أو أهم المبادئ العامة لتلك الصفقة [10]:

- إعادة التأكيد على استمرارية المفاوضات الممنوحة بموجب إعلان الدوحة والهدف الطويل الأجل لاتفاقية الزراعة في إقامة نظام تجاري عادل يعتمد نظام السوق من خلال برامج للإصلاح.
- ضرورة تحقيق التوازن النهائي في ختام المفاوضات وضمن إطار الصفقة المتكاملة، بحيث تشكل الطرائق أحكاماً ذات مغزى، وفعالية وعملية للمعاملة الخاصة والتميزية للدول النامية.
- معالجة مسألة القطن ضمن المفاوضات الزراعية والمبادرة القطاعية بشأن القطن ومنحها أولوية.

ومن أهم مكونات صفقة يوليو [6]:

- تحديد الحد الأقصى لإجراءات الدعم الخاصة، بالمنتج وتخفيض وتحديد الحد الأقصى لدعم الصندوق الأزرق.
- مراجعة وتوضيح قواعد الصندوق الأخضر بهدف التأكد من أن مقاييس الصندوق الأخضر ليس لها تأثيرات مشوهة للتجارة أو تأثيرات على الإنتاج.

** تضمنت المادتان 13، و14 من إعلان الدوحة الوزاري حول المفاوضات الزراعية ما يلي:

– نتعهد بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى تحسين جوهري في النفاذ إلى الأسواق، وتخفيض الدعم الموجه للتصدير بمختلف أشكاله تمهيدا لإلغائه، والحد من الدعم المحلي المشوه للتجارة.

– المعاملة الخاصة والتميزية للدول النامية ينبغي أن تشكل جزءا أصيلاً من عناصر المفاوضات بغية تفعيل هذه المعاملة عملياً، وتمكين الدول النامية من مراعاة احتياجاتها التنموية، ومن ضمنها الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

– يأخذ بالاعتبار اهتمامات الدول الأعضاء غير التجارية والموضحة في المقترحات. (المصدر: المفاوضات حول قضايا الزراعة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، تقديم ماجد حمودة، بيروت، 2006، صفحة 4).

- سيتم التفاوض على تخفيض الحد الأدنى مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المعاملة الخاصة والتميزية، وسوف يتم استثناء الدول النامية التي تخصص معظم برامج الحد الأدنى من أجل معيشة وموارد المزارعين الفقراء.
- يمكن تنفيذ تخفيض التعرفة بشكل تدريجي، وسيبقى عدد المجموعات وحدود تلك المجموعات، ونوع وتخفيض التعرفة في كل مجموعة خاضعاً للتفاوض، وسوف يتم إجراء المزيد من التقييم لدور تحديد الحد الأقصى للتعرفة مع معاملة خاصة للمنتجات الحساسة.

أما بالنسبة للمفاوضات في إطار **إعلان هونغ كونغ 2005**، فإن هذا المؤتمر لم يحرز تقدماً جذرياً في مجال المفاوضات الزراعية، التي جرت سابقاً في مؤتمر الدوحة، أو في صفقة تموز، فقد سبق مؤتمر هونغ كونغ، إنجاز وحيد، تمثل في الاتفاق على حساب معدلات قيمة الدعم، بالوقت الذي جدد فيه المؤتمر، التأكيد على أهداف مؤتمر الدوحة، وصفقة يوليو 2004، وبدلاً من الانتهاء من وضع طرائق جديدة ومختلفة للمفاوضات فقد أعاد إعلان هونغ كونغ صياغة العديد من نصوص صفقة تموز، وكان الإنجاز الوحيد والمحدود الذي حققه المؤتمر، هو الاتفاق على إلغاء دعم الصادرات في عام 2013، وإلغاء دعم صادرات القطن في نهاية عام 2006.

ثالثاً: مواءمة والتزامات القطاع الزراعي السوري في سياق الانضمام إلى المنظمة:

قد لا يكون قطاع الزراعة، في حال تم قبول عضوية سورية في المنظمة، بمأمن من التأثرات السلبية المتوقعة جراء تحرير التبادل التجاري، فلابد للمنظمة وأن تفرض شروطها الخاصة على ذلك القطاع، بما تمليه ظروف الأسواق الدولية، ومصالح الاقتصادات المتقدمة، وهذا لا ينفي بالطبع، وجود بعض النقاط الإيجابية لصالح الاقتصاد السوري من تلك العملية، ولكن النتائج النهائية، ستكون عبارة عن حصيلة الفرق بين مزايا وسلبيات ذلك الانضمام (اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً)، وعلى المدى الطويل تحديداً.

بدأت سورية في الآونة الأخيرة، بإجراء العديد من التعديلات على سياساتها الزراعية، وذلك تصحيحاً للتشوهات التي أصابت قطاع الزراعة، وتمهيداً لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وقد تم تغيير الكثير من السياسات، ذات العلاقة بالتجارة الزراعة الخارجية، منها إلغاء ضريبة الإنتاج الزراعي عند التصدير، والتي كانت تتراوح بين 9.5% و 12%، وإلغاء الضريبة على الواردات من المستلزمات الزراعية المستخدمة للتصنيع، والبالغة 9%، وإلغاء الربط بين استيراد وتصدير الأغنام الحية، الذي كان يشكل قيداً كمياً على صادرات أغنام العواس، كما تم إلغاء حظر استيراد المنتجات الغذائية المنتجة في الدول العربية الموقعة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما اقتربت الأسعار التي يدفعها المصنعون المحليون مقابل ألياف القطن في السنوات الأخيرة، من الأسعار العالمية المعادلة لها.

وقد شهد الاقتصاد السوري انفتاحاً في السنوات الأخيرة، تمثل بدخول القطاع الخاص في مجال الزراعة والأغذية إلى الأسواق الدولية، ترافق ذلك مع الحد من الدور الاحتكاري للعديد من مؤسسات التجارة الحكومية، كما تم تخفيض تعرفة الاستيراد العامة، وتخفيض التعرفة المطبقة على استيراد منتجات المواد الخام اللازمة للصناعة المحلية، وهذا ما أدى إلى انخفاض التعرفة الجمركية بشكل عام، كما تحولت سورية إلى نظام التعرفة الجمركية المنسق، وهو نظام عالمي، خاص بالتصنيف الجمركي للسلع التجارية.وقد كانت هذه السياسات بمثابة نقطة تحول للقطاع الزراعي، حيث انتقل هذا القطاع من أسواق مغلقة نسبياً إلى أسواق أكثر انفتاحاً.

وتشكل تجربة الاقتصاد الأردني في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وما ترتب على ذلك الانضمام من نتائج سلبية وأخرى إيجابية على قطاع الزراعة، تشكل درساً جيداً بالنسبة للاقتصاد السوري، ينبغي عليه الاستفادة منه كي يتجاوز السلبيات، ويدعم الإيجابيات المتوقعة من عملية الانضمام، وبالتالي كان لا بد من الوقوف ولو بشكل سريع عند أهم نقاط تجربة الأردن تلك، ومن هذه النقاط نذكر:

1. تم موافقة منظمة التجارة العالمية على مشاركة غرف الزراعة الأردنية في اجتماعات مجموعات العمل.
2. لم تتسبب اتفاقيات الأردن الإقليمية والثنائية في أية صعوبات في الانضمام إلى المنظمة.
3. طلبت الأردن الحصول على مرتبة الدول النامية، وحصلت عليها، وقامت بحساب الدعم المحلي المشوه للتجارة في المنتجات الزراعية لفترة الأساس لمعدل يفوق الحد الأدنى.
4. قامت الأردن برفع تعريفتها إلى السقف المتفق عليه مع المنظمة.
5. لم يتمكن الأردن من الحصول على حق الحماية الزراعية الخاصة لبعض المنتجات الزراعية الحساسة.
6. حصلت الأردن على حقوق محدودة في زيادة التعرفة على الفواكه والخضار.
7. قامت الأردن بإجراء مراجعة لجميع المواصفات للمواد الغذائية والنباتية والحيوانية بما يتوافق مع المواصفات العالمية.
8. قامت الأردن بإنشاء إدارة للأغذية والأدوية لتولي المهام التي كانت سابقاً موزعة بين وزارات الصحة والإدارة المحلية.
9. خفضت الأردن دعم المستهلك بشكل كبير.
10. واجه المزارعون الصغار، ومربو الأغنام في المناطق البعلية صعوبات كبيرة بسبب تخفيض الدعم.

ومن المشكلات التي واجهت الأردن في أثناء مفاوضاتها الزراعية نذكر:

1. عدم مشاركة وزارة الزراعة منذ المراحل الأولى للمفاوضات.
2. عدم وجود لجنة مفاوضات زراعية متخصصة الأمر الذي أدى إلى ضعف التواصل بين أطراف التفاوض.
3. التعليمات التي صدرت عن الجهات العليا بضرورة إنهاء المفاوضات بشكل سريع الأمر الذي قيد المفاوضين.
4. عدم توفر الخبرة والتدريب بشكل نسبي لدى المفاوضين الأردنيين.
5. استمرار تغيير المفاوضين الأردنيين الأمر الذي أدى إلى خلل كبير في متابعة المفاوضات.

لابد للاقتصاد السوري من أخذ النتائج الإيجابية في التجربة الأردنية وخاصة فيما يتعلق بإمكانية سورية بالحصول على مرتبة الدولة النامية في مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية، وفيما يتعلق بإجراء المراجعة على العديد من المواصفات الخاصة بالأغذية الحيوانية والنباتية وتحسينها كي تكون منافسة في الأسواق الدولية، كما يفضل الاستفادة من تلك التجربة عن طريق معرفة كيف تمكن الاقتصاد الأردني من تعويض المزارعين المتضررين، والمستهلكين الذين تم رفع الدعم عنهم جراء عملية الانضمام تلك.

1:3 – مستقبل الدعم الزراعي:

سيشكل دعم المنتجات الزراعية، كالقطن والقمح (الدعم المحلي، دعم التصدير) أهم المشكلات التي ستواجه المفاوضين السوريين، حيث ما يزال الدعم في سورية يشكل سياسة اجتماعية تصب في صالح الطبقة الفقيرة، ومازالت الدولة، تؤّمن بواسطته أسعاراً اجتماعية مقبولة للعديد من المنتجات الزراعية الرئيسية كالقمح والقطن، وتبعاً لما ورد سابقاً في البحث، فإن المفاوضات حول قضايا إلغاء الدعم أو تخفيضه للحدود الدنيا، شكلت جوهر الخلاف بين المتفاوضين جميعاً، ومن المتوقع أن تشكل خلافاً مستقبلياً بين سورية ومنظمة التجارة العالمية أيضاً.

تطبق سورية أنواعاً متعددة من دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي (سعر الوقود، أسعار مياه الري، الأسمدة، البذار، الغراس، المواد الكيماوية، خدمات الآليات، الأعلاف الحيوانية...إلخ)، حيث تقوم ببيعها إلى المزارعين بأسعار تفضيلية، وتشجيعية، من أجل تخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج التي تقود إلى تخفيض تكاليف الإنتاج النهائية أيضاً، وإذا حصلت سورية في مفاوضاتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على مرتبة الدول النامية فإنه يمكن استثناء بعض أنواع دعم المستلزمات إذا كانت متاحة عادة للمزارعين ذوي تكاليف الإنتاج العالية، كما أن أنواع الدعم الأخرى سوف تستثنى إذا كانت مقدمة على شكل دعم استثمارات، أما أنواع الدعم الأخرى التي لا تحقق تلك المعايير، مثل دعم القروض والمستلزمات الأخرى، فسوف تقع ضمن الصندوق الأصفر وفقاً لقواعد المنظمة[15].

ومن الواضح في حالة الاقتصاد السوي أن قدراً كبيراً من الدعم المقدم للزراعة في سورية سوف يقع ضمن دعم الصندوق الأخضر، وهذه السياسات تعتبر غير مشوهة للتجارة، وبالتالي فهي مستثناة من حسابات إجراءات الدعم الكلي [16]، لذلك فهي لن تتأثر بقوانين والتزامات المنظمة، مثل خدمات التدريب والتعليم، والإرشاد، والخدمات البيطرية، وخدمات وقاية المزروعات، وتطوير البنية التحتية الريفية، ومشاريع الري، والطرقات، واستصلاح الأراضي ...إلخ)، أي أن هذه السياسات لن تكون خاضعة للمفاوضات من أجل تخفيضها أو إلغائها.

أما فيما يتعلق بتخفيضات الدعم المحلي، فيبدو أن القمح والقطن والتبغ والشوندر السكري هي المحاصيل الوحيدة، التي يزيد الدعم المقدم لها عن 10% من قيمة الإنتاج، وهذا يعني أنه وبالرغم من إمكانية استمرار تقديم دعم أسعار السوق* لهذه المحاصيل الأربعة بعد الانضمام إلى المنظمة، فإن إجمالي الدعم المقدم لها، سيكون خاضعاً للتخفيضات، وسوف لن يكون هناك تخفيضات إلزامية لأي محصول وإنما سيتم توزيع التخفيض بشكل متساو على المحاصيل الأربعة، أو سوف يتم التركيز على محصول واحد أو أكثر، وبشكل واقعي، ونظراً لأن محصولي القطن والقمح هما الأكثر أهمية، وإنهما يشكلان القسم الأكبر من الدعم فقد يتطلب إجراء تخفيض طفيف على دعم سعر أحد هذين المحصولين لتحقيق التزامات تخفيض الدعم المحلي المقدم قبل الانضمام إلى المنظمة.

ومع العلم، أن من أحد أهم مزايا دعم أسعار السوق أنه أكثر الوسائل فعالية في زيادة إنتاج السلع، وتعتبر إدارة هذه البرامج أكثر سهولة من أي نوع آخر من البرامج، وخاصة مع عدد من المؤسسات التجارية الحكومية التي تقوم به في سورية، فيما تكمن أهم عيوب هذا الأسلوب في أنه يعتبر من أقل الوسائل فعالية في تحويل الدخل إلى الأسر الزراعية [15]. مع العلم أن تطبيق هذه الآلية لا يمكن أن يتحقق إلا في حالة كان التاجر أو المنتج محتكراً مطلقاً لسلعة ما وهذا غير موجود لدى المؤسسات التجارية الحكومية السورية.

* يعني دعم أسعار السوق أن يتم تقديم الدعم من خلال تقديم أسعار محلية تفوق الأسعار العالمية، وتتم المحافظة على الأسعار المحلية من خلال شراء كل ما يعرض على المؤسسة العامة والتي ترافق مع التعرفة المرتفعة على الاستيراد أو قيود الاستيراد، ويتم بيع السلع المشتراة من قبل المؤسسات الحكومية من خلال استخدام دعم التصدير أو دعم المستهلكين.

ويمكن أن يتم تحقيق تخفيض الدعم الذي تطالب به منظمة التجارة العالمية، إما من خلال تخفيض دعم السعر، أو من خلال تقليص المساحات المزروعة من المحصول، وعن طريق التخطيط السنوي، أو بالاثنين معاً، وبما أن القمح والقطن، هما المحصولان الرئيسيان المدعومان، والتي يتم تصديرهما، فهذا يعني أن هناك دعماً مقدماً لتصديرهما، إما من خلال الدفعات المباشرة للمصدرين، أو من خلال قيام الدولة بتعويض خسائر المؤسسات المصدرة، ومن المتوقع أن لا تتمتع سورية بحق استمرار الدعم لصادرات هذه المنتجات بعد الانضمام إلى المنظمة.

وقد يكون أمام الحكومة السورية سياسة جديدة، تستطيع من خلالها، إيجاد بدائل أخرى لتجنب دعم القمح والقطن المصدرين إلى الخارج، كما أن هناك العديد من البدائل التي يتطلب تطبيقها تغييراً طفيفاً على آليات الدعم الحالية، ومثل هذه البدائل المقترحة لتحقيق ذلك يمكن أن تكون:

- اللجوء إلى دفعات العجز: (دون دعم أسعار السوق)، حيث يمكن دعم كامل الإنتاج الزراعي والاستمرار في التصدير.
- إدخال نظام السعرين: حيث تحصل كمية معينة (لا تتجاوز الاستهلاك المحلي) من الإنتاج على سعر مدعوم أعلى من السعر الحقيقي، أما القسم الباقي فيحصل على أسعار المساواة التصديرية، أو أقل، وقد يتم تصديره دون أي دعم.

تطبيق رقابة فعالة للحد من الإنتاج وجعله مقتصراً على الاستهلاك المحلي، وهذا يعني تجنب التصدير بكامله، وقد يشكل نظام التخطيط السنوي، مع خفض تراخيص المساحات المزروعة آلية مناسبة لتحقيق هذا الهدف [16]

2:3 – آثار وتوقعات مستقبلية:

يضاف إلى كل ما ذكر سابقاً أن هناك مجموعة من الآثار ذات الأثر السلبي المباشر المتوقع حدوثها في الاقتصاد السوري الناتجة عن عملية الانضمام تلك، ومنها نذكر:

- مثلها مثل أي سياسات تحرير تبادل خارجي لأي من القطاعات الاقتصادية، ومثل كل الضغوط والمشاكل الاقتصادية الناتجة عنها، لا بد وأن تشكل سياسات تحرير التبادل الزراعي، ضغوطاً اقتصادية كبيرة على مزارعي المنتجات الزراعية المدعومة حاليا، وهو ما يؤدي لهجرة الأفراد قطاع الزراعة، **ويمكن تعليل** ذلك في أن هذه الضغوط الناتجة عن انخفاض أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية بسبب الاستيراد، قد لا تعوض المزارعين عن الحد الأدنى لتكاليف الإنتاج، وهذه الهجرة قد تسبب على المستوى الكلي، اختلال في التوازنات الاقتصادية بين فروع الاقتصاد الوطني، ومن أجل تعديل هذا الأثر، فإنه من المهم، أن يتم تشجع السياسات الزراعية على إنتاج القيمة المضافة، والتصدير، أي أنه من المهم تشجيع عمليات التصنيع الزراعي المحلي، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصنعة في الأسواق الدولية.
- استناداً إلى نتائج التجربة الأردنية في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتحديداً خلال المراحل الأولى من تلك العملية، نجد أن عمليات تحرير التبادل التجاري الزراعي، في إطار المنظمة، قد تتسبب في زيادة كميات استيراد المواد الغذائية، أو زيادة استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي، وخصوصاً تلك المستلزمات، ذات الكفاءة العالية من بذور محسنة وراثياً، وتكنولوجيا إنتاج زراعي متطورة، **وما يدعم هذه النتيجة**، عدم امتلاك الاقتصاد السوري لتكنولوجيا الإنتاج الزراعي المعدل وراثياً، الأمر الذي يعمق العجز في الميزان التجاري الزراعي السوري، والذي ينعكس

بدوره على الميزان التجاري العام، ويضغط على قيمة العملة الوطنية باتجاه الانخفاض كنتيجة منطقية للاختلالات المتوقعة بين الطلب على النقود وعرضها.

- كنتيجة لافتقاد الاقتصاد السوري التكنولوجيات الزراعية الحديثة والمتطورة، وكنتيجة لافتقاده للشركات الزراعية الكبرى، نجد أن من أبرز الآثار التي تترتب على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، والتي ستكون سلبية على قطاع الزراعة، هو ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية المحسنة وراثياً، بواسطة الهندسة الوراثية، وهو أمر سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، والحد من القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، **ومما يثبت** ذلك غياب الأبحاث الزراعية التطبيقية كنتيجة لغياب سياسات البحث الزراعي بشكل عام، ويقترح هنا للتخفيف من أثر هذه الحالة زيادة دعم البحوث الزراعية.
- وفق منطق التحرير فإن الاقتصاد السوري لن يستطيع أن يبقى معزولاً عن التغيرات الاقتصادية الدولية في حال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث سوف يخلق تحرير التجارة الزراعية روابط أقرب مع أسعار الأسواق العالمية للمنتجات السورية، مما هو عليه الآن، مما يؤدي إلى زيادة احتمال تقلبات أسعار السلع، **ومما يعزز** هذا الرأي هو أن الأسعار المحلية تصبح مرتبطة بالأسعار الدولية بشكل كبير، وتابعة لتقلباتها، كما تصبح تابعة لقوى الأسواق الدولية ولتوازنات تلك الأسواق.

وفي الجانب الآخر، ولأن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وبقدر ما هو استحقاق عالمي أكثر منه خيار وطني إرادي، فإن هناك مجموعة من الآثار التي ستنعكس إيجاباً على قطاع الزراعة في سورية، والتي من شأنها أن تعدّل من الآثار السلبية المذكورة سابقاً، بينما يؤدي الانضمام إلى المنظمة، إلى فرض عدد قليل من التغيرات على السياسات والمؤسسات الزراعية وهناك عدة طرق وآليات يتوقع أن تحقق الفائدة للقطاع الزراعي، ومن الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الفائدة والتي ينبغي السعي إليها على المدى القصير والمدى الطويل:

- بالنظر إلى هيكل الأسعار الجديد للمنتجات الغذائية في الأسواق السورية والمتوقع نتيجة تطبيق أحكام منظمة التجارة العالمية، وبالنظر إلى الأثر السعري المتوقع، فإننا نجد أن عمليات تحرير التبادل التجاري الزراعي سوف تؤدي إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات الزراعية داخل الاقتصاد السوري، **ويمكن تعليل** ذلك الانخفاض بأنه ناتج عن تخفيض التعرفة الجمركية على استيراد المستلزمات الزراعية، ومع ذلك، فإن هذه الفائدة في حالة سورية، هي فائدة محدودة وقليلة، حيث إن التعرفة الجمركية على المستلزمات الزراعية هي بالأساس تعرفة منخفضة جداً، لا تتجاوز نسبة 1% إلى 1.7% وعلاوة على ذلك فقد تم إلغاء الحظر على استيراد الكثير من الأعلاف الحيوانية والجرارات وبعض المواد والآليات، وبمعنى آخر فإن المكاسب المتوقعة في هذا المجال قد تم تحقيقها مسبقاً.
- جراء التزام سورية بعمليات تخفيض الدعم المحلي لبعض المنتجات الزراعية، أو إلغاء ذلك الدعم، أي جراء التزامها بتغيير هيكل الدعم المطبق على المنتجات الزراعية، فإن انخفاض الأسعار الناتج عن تحويل الدعم من أسلوب الدعم الإداري للأسعار إلى أساليب الدعم الأخرى، سيساهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع التصنيعي، **ويمكن البرهنة** على ذلك بأنه في سورية وحتى وقت قريب كانت هناك إمكانيات كبيرة لتطبيق هذا المبدأ على سلعة القطن مثلاً، حيث أدى تخفيض السعر المعتمد من قبل المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان على ألياف القطن، إلى زيادة ربحية قطاع تصنيع القطن.
- كحالة طبيعية لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، ونتيجة للعدد الكبير للدول المنضمة إلى تلك المنظمة، ونظراً لاتساع وتنوع الأسواق الدولية، فإن هذا سيتيح لسورية فرصاً أكبر وأفضل، لتصدير المنتجات الزراعية

السورية إلى أسواق الدول الأعضاء، ومع ذلك، فإن الاستفادة من تلك الفرص، وخاصة إلى أسواق الدول المتقدمة، ذات الأسعار المرتفعة، سوف تتطلب تشديداً في الرقابة على نوعية تلك المنتجات، وخاصة فيما يتعلق في الصحة النباتية، وبغض النظر، عن حجم المساعدات الخارجية القادمة فإن تطوير نظم المراقبة الزراعية سوف ينعكس إيجاباً على المستهلكين السوريين أنفسهم، كما أنها ستؤدي ، على المدى الطويل، إلى زيادة المكاسب في قطاع الزراعة السورية بشكل عام.

- لا بد وأن تفرز عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تطورات مهمة في مجالي التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سوف تؤدي عملية الانضمام تلك، إلى تنشيط وتفعيل التجارة السورية وإلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي، **وذلك من خلال** زيادة ثقة المتعاملين والتجار مع سورية في ظل الاعتقاد بأن لديها التزامات دولية معينة للمحافظة على شفافية سياساتها، وتوافقها مع المعايير الدولية، وبالوقت نفسه، فإن هناك حزمة من المنافع الاقتصادية الجانبية التي سوف تتحقق بسبب التجارة والاستثمار مثل: نقل التقانة، وتطوير المهارات البشرية، وزيادة فرص العمل.
- من الناحية القانونية البحتة، وفيما يتعلق بالخلافات التجارية الدولية التي يمكن أن تحدث بين سورية والدول الأخرى، وكيفية فض تلك المنازعات، فإن دخول سورية إلى عضوية المنظمة سيسمح لها بالدخول في آلية تسوية النزاعات الدولية. فحالياً ليس هناك أي التزام على الدول الأعضاء، في تطبيق قوانين المنظمة في التعامل مع سورية. وقد تقوم تلك الدول باتخاذ قرار اعتباطي بإيقاف وارداتها من الدول غير الأعضاء، أو إغراق الدول غير الأعضاء، بفائض إنتاجها الذي تريد التخلص منه بأسعار رخيصة، وتتعرض الدول غير الأعضاء الصغيرة إلى مثل هذا النوع من المخاطر التجارية، حيث إنها خارج الاتفاقات التجارية التي تمكنها من الرد على هذا النوع من المعاملة.
- مثلها مثل أية دولة نامية أخرى قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، وتبعاً لمستوى المفاوضات المتوقعة، فقد تتمكن سورية بموجب اتفاقية الزراعة، من الحصول على الحق في استخدام ما يسمى "التدابير الوقائية" أو " المعاملة الخاصة" لحماية بعض المنتجات الحساسة، التي تعتبر أساسية في تحيق الأمن الغذائي لسورية، بحيث لن تخضع عندها تلك المنتجات إلى اللوائح التنظيمية التي تفرضها المنظمة على المنتجات الأخرى.
- يشكل خرق حقوق الملكية الفكرية في اتفاق منظمة التجارة العالمية مسألة هامة وحساسة بين الدول المتفاوضة للانضمام إلى المنظمة، أو بين الدول المنظمة إليها، وعلى الرغم من ذلك، سيخلق الالتزام باتفاقية حقوق الملكية الفكرية أثراً إيجابياً يتعلق بتشجيع عمليات الابتكار المحلي، وحماية المستهلك من الغش التجاري، وبالتالي فإن احترام هذا الاتفاق سيساهم في تعزيز مناخ ملائم لنقل التكنولوجيا إلى سورية.

نتائج البحث:

- يتطلب انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية تغييراً هاماً في السياسات الزراعية، بما يتناسب مع قواعد وقوانين المنظمة بالدرجة الأولى، حيث يشكل مستقبل تلك السياسات الجديدة مدخلاً للعديد من النتائج الاقتصادية والاجتماعية، على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى مستوى القطاع الزراعي، والعاملين فيه، ومن المتوقع أن تتأثر أيضاً الصناعات المرتبطة بالزراعة بتغير تلك السياسات سلباً وإيجابا.
- سيتعرض الدعم الزراعي المحلي المقدم للمزارعين، ودعم التصدير الزراعي، إلى عمليات تخفيض تدريجي أو إلغاء مباشر، وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، الأمر الذي سيؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية السورية في الأسواق الدولية ما لم تتخذ الإجراءات لخفض كلفة الإنتاج، كما سيغير تخفيض أو إلغاء الدعم من استقرار أسعار السلع الزراعية في الأسواق المحلية أيضاً.
- إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيتيح المجال للمنتجات الزراعية السورية للنفاذ إلى الأسواق الدولية، والإقليمية، لكنها نفاذية مشروطة بمعايير الجودة العالية، والرقابة الفعالة، والإجراءات اللازمة لتأمين الصحة النباتية، ومعايير التنافسية الدولية من حيث الأسعار، والنوعية، أي أنها نفاذية مرتبطة ببنية الطلب الدولي على المنتجات الزراعية السورية، وقد تحتاج تلك المنتجات التي كانت محمية ومدعومة لعقود طويلة، والبعيدة عن ظروف المنافسة الدولية، إلى فترات طويلة للتأقلم مع الظروف الجديدة.
- يؤدي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى إعادة هيكلة مؤسساتية لقطاع الزراعة السورية، وخاصة في المؤسسات المرتبطة بعمليات الإنتاج والتسويق، والتصدير الزراعي، كما قد يسبب نوعاً من إعادة هيكلة تكاليف الإنتاج والأسعار أيضاً، والناتجة بالدرجة الأولى عن تغيرات في مستوى الدعم المقدم للزراعة.
- إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قد يزيد من عجز الميزان التجاري السوري بسبب زيادة قيمة فاتورة المستوردات الزراعية المصنعة، وزيادة استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي، والتكنولوجيا. لكن يمكن لسياسات زراعية فاعلة التخفيف من حدة هذه المشكلة بالاعتماد على رفع مستوى التصنيع الزراعي المحلي للمنتجات الزراعية الأولية، وزيادة القيمة المضافة في الصادرات الزراعية.
- بين الآثار والتوقعات السلبية للانضمام، وتعظيم المزايا وجدوى الانضمام، يأتي دور الفريق الخاص بالتفاوض حول ملف الزراعة، إذ يعد فهمه لأحكام واتفاقيات المنظمة بشأن السياسة الزراعية اتجاهاً حاسماً يحدد مدى قدرة القطاع الزراعي على التكيف مع المتغيرات والاستحقاقات الاقتصادية والإقليمية والدولية.

ملحق الجداول الإحصائية

جدول (1)

تطور مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000						
العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المساهمة %	24.7	25.9	26.9	25.5	25	24.7

مصدر الأرقام: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام 2001، 2005، والخطة الخمسية العاشرة.

جدول (2): تعهدات خفض التصدير بملايين الدولارات الأمريكية

البلد	الدعم التصديري			عدد المنتجات المدعومة	تركيبة الحاصلات المدعومة
	الرقم الأساسي	الرقم النهائي	التغيير		
الاتحاد الأوربي	13274	8496	-36	20	لحم بقري 19%، قمح 17%، زبدة 13%، حبوب خشنة 13%
أمريكا	929	594	-36	13	لحم مجفف 14%
النمسا	1235	790	-36	15	حيوانات حية 45%، قمح 14%، لحم بقري 13%، جبن 13%
بولندا	774	493	-36	17	مشتقات اللحوم 39%، فواكه وخضر 21%
المكسيك	748	553	-26	5	سكر 76%، منتجات الحبوب 21%
كندا	567	363	-36	11	قمح 47%، حبوب خشنة 18%
سويسرا	487	312	-36	5	منتجات الألبان 65%
جنوب أفريقيا	319	204	-36	62	فواكه وخضر 24%، منتجات حبوب 14%، قمح 13%، سكر 10%
التشيك	164	105	-36	16	فواكه وخضر 10%
تركيا	157	98	-37	44	فواكه وخضر 36%، قمح 23%
النرويج	112	72	-36	11	جبن 54%، لحم خنزير 19%، زبدة 12%
استراليا	107	69	-36	5	منتجات الألبان 32%، جبن 25%، زبدة 16%
البرازيل	96	73	-24	16	سكر 56%، فواكه وخضر 30%
قبرص	19	14	-24	9	فواكه وخضر 76%، كحول 16%

مصدر الجدول: دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري، مركز التجارة الدولية، أمانة الكومنوولث، جنيف 1999، ص 329، وص 173.

المراجع:

1. هيئة تخطيط الدولة، التقرير الاقتصادي المقدم للمؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي لعام 2005، دمشق، صفحة 19.
2. هيئة تخطيط الدولة ،الخطة الخمسية العاشرة للأعوام (2006 – 2010)، دمشق، صفحة 20.
3. المكتب المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار التجزئة لعام 2005.
4. المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية لعام 2005، 2005، دمشق، صفحة 73.
5. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لعام 2005، فصل القوى العاملة، دمشق، صفحة 88.
6. المركز الوطني للسياسات الزراعية، سياسات التجارة الزراعية في سورية، عام 2005، دمشق، صفحة 10.
7. تقرير التجارة الزراعية السورية لعام 2004، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2004، دمشق، صفحة 33.
8. مصرف سورية المركزي، تحليل الميزان التجاري السوري، دراسة خاصة بالمصرف، قسم الدراسات، 2006.
9. دليل الأعمال إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، أمانة الكومنولث، مركز التجارة الدولية، الأونكتاد، 1995، صفحة 6.
10. المفاوضات حول قضايا الزراعة، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، 2003، صفحة 3.
11. التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، صفحة 5.
12. حردان، عبد الهادي، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وانعكاساتها على القيود الجمركية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص 111 – 112.
13. اسمندر محسن ، الآثار المتوقعة لاتفاقيات تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة في سورية، رسالة ماجستير في الاقتصاد والتخطيط، ، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2006، صفحة 27.
14. تحديات وفرص النظام التجاري العالمي، الزراعة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، 2003، صفحة 5.
15. هوف، بروس، خبير الفاو الدولي، بدائل تعديل أدوات سياسات الدعم الزراعي في سورية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق 2004، صفحة 21.
16. ماكلانشي، دون، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الإجراءات والدروس اللازمة لسورية، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق 2004، صفحة 28.